

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٩٤ لسنة ١٩٥٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٣٦٧ لسنة ١٩٥٦ بإنشاء الهيئة الزراعية المصرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ ؛

وعلى مذكرة وزير الدولة للإصلاح الزراعي ؛

قرر :

مادة ١ - عين السيد/ أحمد عفيفي مديرا عاما للهيئة الزراعية المصرية في الدرجة من ١٤٤٠ جنيا إلى ١٨٠٠ جنيا سنويا بإلاوة ١٢٠ جنيا كل اثنين وذلك اعتبارا من ٢٠ يناير سنة ١٩٥٧

مادة ٢ - يمنح سيادته مرتبا قدره ١٥٠٠ جنيا سنويا اعتبارا من صدور هذا القرار .

مادة ٣ - على وزير الدولة للإصلاح الزراعي تنفيذ هذا القرار ، ويعمل من تاريخ صدوره ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ١٩ المحرم سنة ١٣٧٨ (٥ أغسطس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٥٨

بشأن الترخيص للدكتور السيد جاب الله الأستاذ المساعد بكلية الزراعة بجامعة القاهرة حضور المؤتمر الدولي للاقتصاد الزراعي بالهند

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للدكتور السيد جاب الله الأستاذ المساعد بكلية الزراعة بجامعة القاهرة في حضور المؤتمر الدولي للاقتصاد الزراعي بالهند في المدة من ٢٤ أغسطس سنة ١٩٥٨ إلى ٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وستحمل هيئة المؤتمر النفقات اللازمة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٢ المحرم سنة ١٣٧٨ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٠٤ لسنة ١٩٥٨

بإنشاء الهيئة العامة للإنتاج الزراعي

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٥٧ بأصدار قانون المؤسسات العامة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر:

مادة ١ - تنشأ هيئة عامة تكون لها شخصية اعتبارية مستقلة وتلحق بوزارة الزراعة ويطلق عليها (الهيئة العامة للإنتاج الزراعي).

مادة ٢ - تتولى الهيئة استغلال الأراضي الزراعية التابعة لها أو لوزارة الزراعة وتوزيع البذور والتقاوى والأشجار والشتلات وتربية النباتات وتعميم التقاوى المنتجة وزراعة المشاتل ونباتات الزيت والنباتات الطبية والعطرية والنخيل واستيراد الآلات الزراعية والأنواع المتأخرة من المواشى والأبقار وإقامة محطات لتربية الدواجن ووحدات للتفريخ الصناعي وإنشاء معامل البحوث واستكمالها وتنفيذ برنامج الصناعات الزراعية وذلك في حدود السياسة الزراعية العامة .

ويجوز للهيئة أن تشارك مع الهيئات الأخرى التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها أو أن تشتريها أو أن تدججها فيها أو أن تلحقها بها .

مادة ٣ - يكون للهيئة مجلس إدارة ويعتبر السلطة العليا المهيمنة على شئونها ويتولى تسييرها أموراً طبقاً لأحكام هذا القرار .

ولا يتقيد مجلس الإدارة بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في المصالح الحكومية وذلك دون إخلال برقابة ديوان المحاسبة .

مادة ٤ - يشكل مجلس الإدارة برئاسة وزير الزراعة وعضوية كل من السادة :

وزير الخزانة .

وكيل وزارة الزراعة .

» وزارة الأشغال العمومية .

» وزارة التموين .

» وزارة الصناعة .

وثلاثة أعضاء متفرغين يعينهم وزير الزراعة ويجوز لائحة الهيئة قيمة مكافآتهم .

ويجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه ، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء، وتصدر القرارات بأغلبية آراء الحاضرين وعند التساوى يرجح الجانب الذي فيه الرئيس .

وتدون محاضر مجلس الإدارة في دفتر خاص يوقمه رئيس المجلس والموظف القائم بأعمال السكرتارية .

مادة ٥ - يكون للهيئة لائحة داخلية تتضمن القواعد التي تجري عليها في إدارتها وأعداد ميزانيتها وحساباتها وإدارة أموالها وفي تعيين الموظفين ونقلهم وتحديد مرتباتهم ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية .

مادة ٦ - يختص مجلس الإدارة بالنظر في جميع المسائل التي تحق أغراض الهيئة وله بصفة خاصة النظر فيما يلي :

(١) وضع السياسة العامة التي تسيير عليها الهيئة وإصدار القرارات اللازمة لتحقيق أغراضها .

(٢) اشتراك الهيئة مع الهيئات الأخرى التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمالها أو شرائها أو إدماجها فيها .

(٣) عقد القروض طبقاً للأحكام الواردة بهذا القرار .

(٤) الموافقة على مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامي .

(٥) الموافقة على استخدام الخبراء وتحديد مدة عملهم ومكافآتهم وعلى إيفاد موظفي الهيئة في بعثات أو مأموريات داخلية لرفع مستوى الإنتاج .

مادة ٧ - يكون للهيئة مدير يعين بقرار من رئيس الجمهورية بناء على عرض وزير الزراعة وتحدد اللائحة الداخلية اختصاصاته .

ويمثل المدير الهيئة في صلاتها بالهيئات والأشخاص الأخرى وأمام القضاء .

مادة ٨ - يكون للهيئة ميزانية مستقلة تشمل إيراداتها ومصروفاتها وتلحق بالميزانية العامة لإقليم مصر ويراعى في أعدادها القواعد والأصول المتبعة في المشروعات التجارية والصناعية .

وعلى الهيئة أن تعد مشروع ميزانيتها وتقدمه الى مجلس الإدارة قبل بدء السنة المالية بثلاثة أشهر على الأقل وأن تعد الحساب الختامي خلال ثلاثة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء السنة المالية التالية وتقدم الميزان والحساب الختامي بعد الموافقة طيهما من مجلس الإدارة الى وزير الزراعة لاعتمادها وإقرارهما من الجهات المختصة وتوضع الميزانية الأولى للهيئة خلال ثلاثة أشهر من تولى العمل بهذا القرار .

مادة ٩ - تتكون إيرادات الهيئة من المبالغ التي ترصد لها في ميزانية الدولة ومن المبالغ الناتجة من مباشرة أوجه نشاطها .

مادة ١٠ - يجوز للهيئة بعد موافقة مجلس الإدارة أن تعقد فروضاً من الحكومة أو من المؤسسات والهيئات العامة والخاصة بموجب قرار جمهوري تحدد فيه قيمة هذه القروض والأغراض التي تعقد من أجلها .

مادة ١١ - تبدأ السنة المالية للهيئة في أول يولييه وتنتهي في آخر يولييه من العام التالي .

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩١٢ لسنة ١٩٥٨

بشأن الترخيص للدكتور محمد رضوان قناوى الأستاذ المساعد بكلية الطب بجامعة القاهرة ، زيارة مستشفيات ومعاهد أمراض القلب بسويسرا والنمسا وحضور المؤتمر الدولى لأمراض القلب بروكسل .

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى اقتراح وزير التربية والتعليم ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للدكتور محمد رضوان قناوى الأستاذ المساعد بكلية الطب بجامعة القاهرة زيارة مستشفيات ومعاهد أمراض القلب بسويسرا والنمسا ، وحضور المؤتمر الدولى لأمراض القلب المزمع عقده في بروكسل بلجيكا في المدة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر سنة ١٩٥٨ وذلك لمدة شهر في أثناء الإجازة الصيفية وعلى نفقته الخاصة .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩١٧ لسنة ١٩٥٨

بشأن الترخيص للدكتور أحمد حافظ موسى أستاذ الأمراض المتوطنة بكلية الطب بجامعة القاهرة حضور المؤتمر السادس لطب المناطق الحارة بمدينة لشبونة

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على الدستور المؤقت ؛

قرر :

مادة ١ - يرخص للدكتور أحمد حافظ موسى أستاذ الأمراض المتوطنة بكلية الطب بجامعة القاهرة حضور المؤتمر السادس لطب المناطق الحارة والملايا بمدينة لشبونة في المدة من ٥ إلى ١٢ سبتمبر سنة ١٩٥٨

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٥ المحرم سنة ١٣٧٨ (١١ أغسطس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

مادة ١٢ - يبين مجلس الإدارة صراحة أو أكثر للحسابات من الأشخاص الطبيعيين الذين تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها في القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٥١ الخاص بالمحاسبين والمراجعين - ومجلس الإدارة تحديد مكافأة المراقب .

مادة ١٣ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القرار ، ولوزير الزراعة إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه .

مادة ١٤ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به في إقليم مصر من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٧٨ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٠٧ لسنة ١٩٥٨

بتعيين عضو مجلس الإدارة المنتدب للشركة المصرية لغزل ونسج الصوف

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على المادة ١٣ من القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٥٧ في شأن المؤسسة الاقتصادية ؛

وعلى ما عرضه رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية ؛

قرر :

مادة ١ - يبين السيد المهندس عبد الرحمن سلطان عضوا منتدبا لمجلس إدارة الشركة المصرية لغزل ونسج الصوف .

مادة ٢ - على رئيس مجلس إدارة المؤسسة الاقتصادية تنفيذ هذا القرار ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٣ المحرم سنة ١٣٧٨ (٩ أغسطس سنة ١٩٥٨)

جمال عبد الناصر